الدين شاه لشخص اسمه بوزيك دوكار دوال Cardoal de Buzic وأبرم هذا العقد أثناء الزيارة الثالثة للشاه إلى أوربا حين كان في اسكتلندا. ورشا ملكم الشاه جراء هذه الصفقة مبلغ ألف ليرة، وأوضح له أن هذه الصفقة ليست سوى منح امتياز نوع من الصرافة في إيران، وحين عاد الشاه إلى إيران واجه معارضة العلماء وواجه فتوى حرمة هذا العمل باعتباره نوعا من القمار.

اضطر ناصر الدين شاه إلى إلغاء هذا الامتياز بموجب برقية أرسلها إلى ملكم(يروى أن الشاه أكد لملكم أنه لايحق له إبرام الاتفاق نهائيا إلاّ بعد أن تأتيه برقية أخرى من البلاط تؤيد الاتفاقية) وكتم ملكم أمر البرقية ستة أيام استطاع خلالها أن يبيع هذا الامتياز بمبلغ أربعين ألف ليرة، وقيل خمسين ألف ليرة لشركة بريطانية ثم أرسل إلى وزارة الخارجية الإيرانية جوابا على البرقية يقول: إنه تم تبادل وثائق الاتفاق، ولا يمكن الغاؤه.

هذا الجواب أثار حفيظة الشاه ورئيس الوزراء، فبعثا إلى لندن أمرا يقضي بإلغاء الامتياز وخلع ملكم من كل ألقابه.

وبذلك فقد ملكم فجأة مكانته في السفارة بعد ثمانية عشر عاما من العمل فيها؛ سعى خلالها حثيثا إلى إعادة ما فقده ولكن دون جدوى وقدم ملكم إلى المحاكم البريطانية بتهمة الدجل، ولكن علاقاته الواسعة بالدبلوماسيين البريطانيين أدت إلى صدور حكم ببراءته. غير أن الحكم حمل أيضاً لإدانة لملكم باعتباره شخصا(سيئا) ومنذ ذلك الوقت فقد شخصيته في المحافل البريطانية. بعد أن يئس ملكم من استعادة مكانته بادر إلى إصدار صحيفة(قانون) لتكون لسان حال التحرريين ! وبدأ يوجه انتقاداته إلى الشاه والصدر الأعظم في إيران.